البارومیتر العربي
ARAB BAROMETER

البارومیتر العربي - الدورة التاسعة

لبنان والصراع الاقليمي

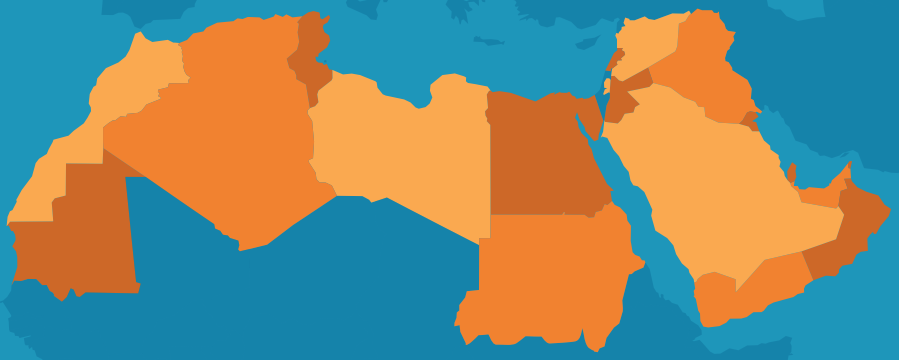

أبريل 2026

لبنان قبل الحرب

قبل غارات إسرائيل الجوية وتوغلها البري في الجنوب والتي تأتي في سياق الحرب الاقليمية الواسعة المركزة على إيران ووكلائها، كان لبنان في حالة من الضعف الهيكلي العميق. يكشف استطلاع أجراه الباروميتر العربي - بالتعاون مع المجموعة الاستشارية للشرق الأوسط بمؤتمر ميونخ للأمن - مع 1200 مواطن لبناني تم اختيارهم عشوائيًا رؤى مهمة حول الأوضاع في البلاد قبل الأحداث الأخيرة مباشرة. يُظهر هذا الاستطلاع المُجرى في نوفمبر/تشرين الثاني 2025 بلدًا متشائمًا إزاء الوضع الاقتصادي، غير واثق بالمؤسسات السياسية، ومحبطًا من الفساد وفشل الدولة.

في الوقت ذاته، يكشف الاستطلاع تحولاً محدودًا ولكنه مهم: لأول مرة منذ سنوات، يعبر المواطنون اللبنانيون عن أمل أكبر. مقارنة باستطلاع أُجري في ربيع 2024 قبل الحملة العسكرية الإسرائيلية الكبيرة والتي أضعفت حزب الله إلى حد بعيد، يُظهر استطلاع 2025 استعداد اللبنانيين لوضع بعض الثقة في مؤسسات الدولة ومستقبل بلادهم. لقد أدت الهجمات الإسرائيلية وتوغلها البري في لبنان في مارس/آذار 2026 إلى نزوح مئات الآلاف وحوّلت مناطق شاسعة من لبنان إلى منطقة إخلاء، وهذه تطورات تزامنت مع التغيرات المذكورة في توجهات الرأي العام اللبناني. إذن بحسب درجة شدّة النزاع الحالي، فمن الممكن أن تحدث انتكاسة كبرى في هذه التطورات الإيجابية المحدودة في الرأي العام بلبنان.

وإلى جانب الهجمات الإسرائيلية، واجه لبنان عدة أزمات أخرى في الآونة الأخيرة. في 2019 واجه لبنان واحدًا من أسوأ الانهيارات الاقتصادية في تاريخه الحديث. وأدى الركود السياسي وتجذّر النظام الطائفي القائم إلى فترة حُرم خلالها لبنان من رئيس لأكثر من عامين، من أكتوبر/تشرين الأول 2022 إلى يناير/كانون الثاني 2025. وفي الوقت نفسه، واجه لبنان تحديات كبيرة بسبب الأزمة السورية مع استضافة أكثر من مليون لاجئ وفدوا على لبنان.

وضع متغير؟

تظهر الطبيعة متعددة الأبعاد للأزمة الداخلية بوضوح في استطلاع 2025. في الاستطلاع، لا يحدد المبحوثون اللبنانيون مشكلة وطنية كبرى واحدة يعتبروها المشكلة الأكبر، إنما توزّعت اختياراتهم بين جملة من الإخفاقات المتشابكة: لقد رأوا أن الاقتصاد (25 بالمئة) والفساد (21 بالمئة) وانعدام الاستقرار داخليًا (24 بالمئة) هي التحديات الأساسية، مع توزّع اختياراتهم لها بالتساوي تقريبًا. يظهر من هذا النمط أن المواطنين يشعرون بقلق عميق إزاء مجموعة من التحديات الرئيسية، مما يعكس الطابع الواسع والجذري للأزمة الوطنية. ورغم تحسّن بعض المؤشرات بدرجات طفيفة، فتشخيص الرأي العام للأزمة لم يتغير تغيّرًا يُذكر: أزمة لبنان هي أزمة عامّة وليست قطاعية.

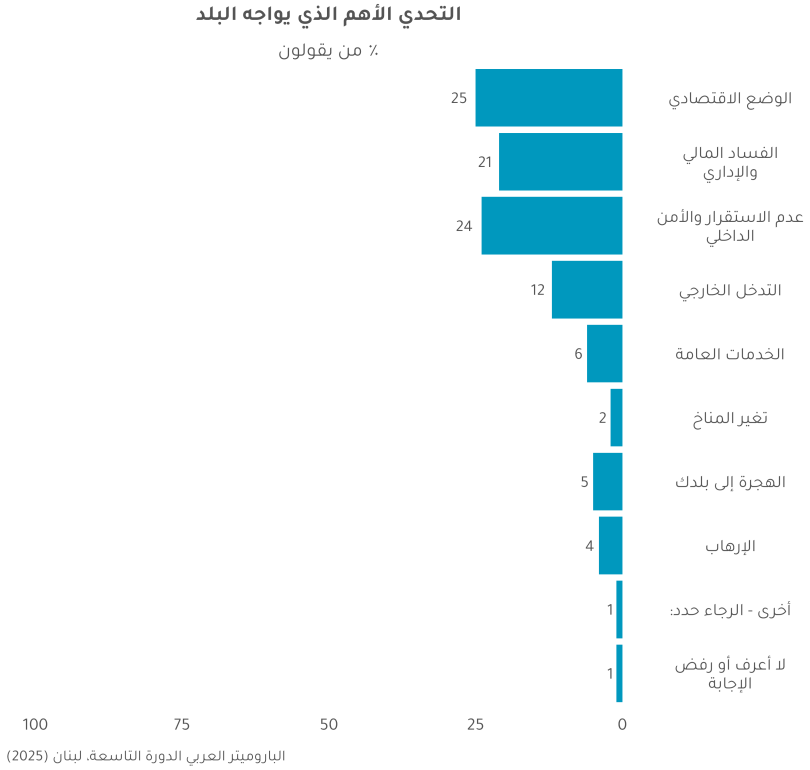

ولنأخذ الاقتصاد مثالًا. من بين ثمانية بلدان بالمنطقة العربية شملتها دورة استطلاعات خريف 2025، الاقتصاد اللبناني هو الأسوء حسب تقييم اللبنانيين. يقول خمسة بالمئة فقط إن الاقتصاد جيد أو جيد جدًا، وهي نسبة أقل من مثيلتها في سوريا حتى، وأقل بكثير من بلدان مثل المغرب والعراق ومصر والأردن. كذلك لا يحدو اللبنانيون التفاؤل إزاء مستقبلهم الاقتصادي، إذ يقول 20 بالمئة فقط إنهم يتوقعون أن يتحسن الاقتصاد إلى حد ما أو أن يتحسن كثيرًا خلال السنوات القليلة المقبلة. هذا المستوى أقل بكثير من مثيله في أية دولة أخرى شملها استطلاع الباروميتر العربي في 2025. هذه النتائج لا تعكس الأزمة الحالية فحسب، إنما تشير أيضًا إلى قلق العديد من المواطنين من قدرة الحكومة على التعامل مع التحديات الأعمق من قبيل البطالة وارتفاع الأسعار وتكلفة السكن. لكن رغم تدني النسب، تبيَّن تحسُّن مستوى تفاؤل اللبنانيين مقارنة بنتائج استطلاع ربيع 2024، عندما أعرب 13 بالمئة فقط عن التفاؤل في الملف الاقتصادي، وهي النسبة المشابهة لنسب الرد على هذا السؤال على مدار أغلب فترات العقد الثاني من الألفية. من المُرجّح أن يتبدد هذا القدر الأكبر من الأمل مع تهديد الحرب الإقليمية - الآخذة في التوسع - لمستقبل لبنان الاقتصادي.

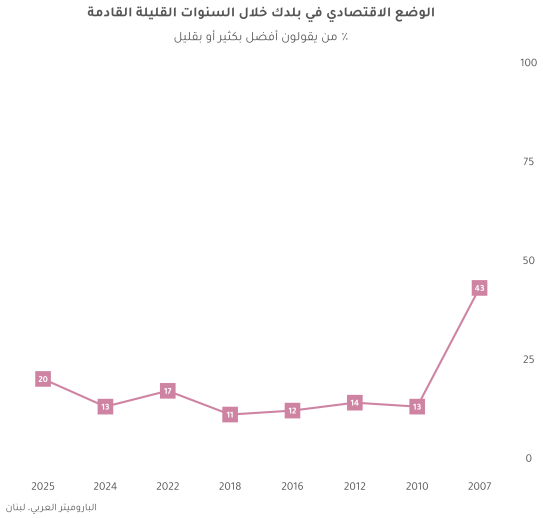

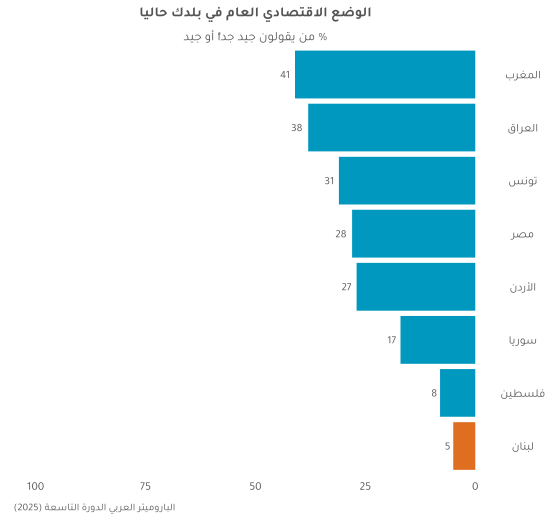

وعند الانتقال إلى مواقف المواطنين من مؤسسات الدولة، يتكرر هذا النمط. فمستويات الثقة في الحكومة (22 بالمئة)، والبرلمان (27 بالمئة)، والقضاء (27 بالمئة) لا تزال متدنية جدًا من حيث القيمة المطلقة، لا سيما بالمقارنة مع بلدان أخرى في المنطقة العربية. وفيما يتعلق بكل مؤسسة من هذه المؤسسات، تأتي مستويات الثقة لدى اللبنانيين من بين الأدنى بين جميع البلدان التي شملها الاستطلاع. ومع ذلك، فإن هذه المستويات من الثقة تمثل أيضًا تحسنًا كبيرًا منذ عام 2024. فقد ارتفعت نسبة الثقة في الحكومة بمقدار 15 نقطة مئوية، والثقة في البرلمان بمقدار 18 نقطة، والثقة في القضاء بمقدار 14 نقطة. كما ارتفع مستوى الرضا عن الأداء العام للحكومة بمقدار 13 نقطة مئوية، من 4 بالمئة فقط في مطلع عام 2024 إلى 17 بالمئة في أواخر عام 2025. ورغم أن هذه النتائج لا تعكس، بأي حال، رضا واسعًا عن النظام، فإنها تشير إلى أن الأمل في البلد كان - وقت إجراء الاستطلاع - آخذًا في الصعود. وقد أوجد تراجع حزب الله بوصفه فاعلًا سياسيًا وعسكريًا هامشًا أتاح إحراز تقدم سياسي، بما في ذلك تعيين رئيس جديد وتشكيل حكومة قدّمت نفسها باعتبارها ذات توجه إصلاحي. وبالرغم من أن الحكومة كانت تكافح من أجل تنفيذ الإصلاحات الضرورية، فإن الرأي العام اللبناني بدأ يستجيب لهذه التغيرات، وكذلك للأمل في تحقيق الاستقرار السياسي وإمكان المضي قدمًا نحو إصلاحات حقيقية.

مستوى الثقة بالمؤسسات

% من يقولون أثق بها أو أثق بها إلى درجة كبيرة
الثقة بالحكومة — الثقة بالبرلمان — الثقة بالنظام القضائي

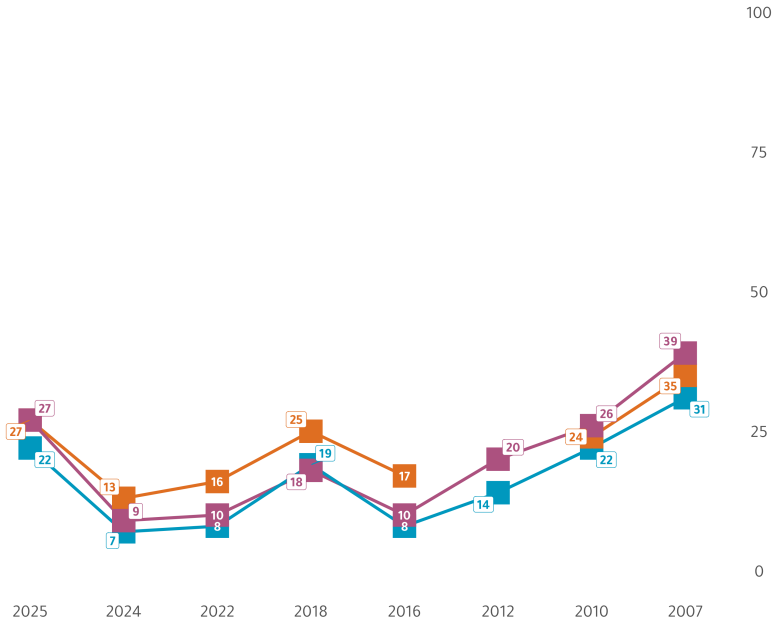

الباروميتر العربي، لبنان

وكانت الفجوة بين المواقف تجاه الحكومة وأدائها الفعلي أكثر وضوحًا على نحوٍ خاص في مجال تقديم الخدمات. فعلى الرغم من ارتفاع التقييمات العامة للمؤسسات، لا تزال الآراء بشأن توفير الخدمات منخفضة في المُجمَل؛ إذ قال 26 بالمئة فقط إنهم راضون عن النظام التعليمي، مقارنةً بـ 10 بالمئة في ملف تقديم الرعاية الصحية، و17 بالمئة بالنسبة إلى خدمات جمع القمامة، و12 بالمئة للكهرباء، و15 بالمئة للمياه. وعلى العكس من ارتفاع التقييمات المتعلقة بالحكومة بوجه عام، لم تُسجَّل زيادة موازية في تقييمات المواطنين الخاصة بالخدمات. فقد ظل تقييم التعليم دون تغيير منذ عام 2024، في حين وقعت الفروق الخاصة بالرعاية الصحية ضمن هامش الخطأ المُقرر للاستطلاع. وعلى الرغم من أن تقييمات خدمات الكهرباء وجمع القمامة ارتفعت بمقدار 6 نقاط مئوية، فإن تقييمات إمدادات المياه انخفضت بمقدار 4 نقاط.

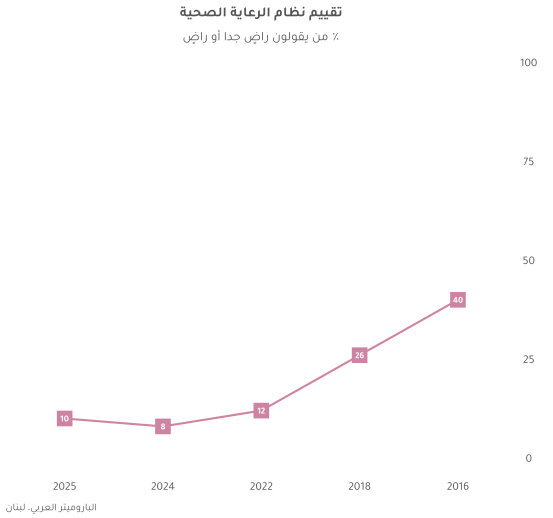

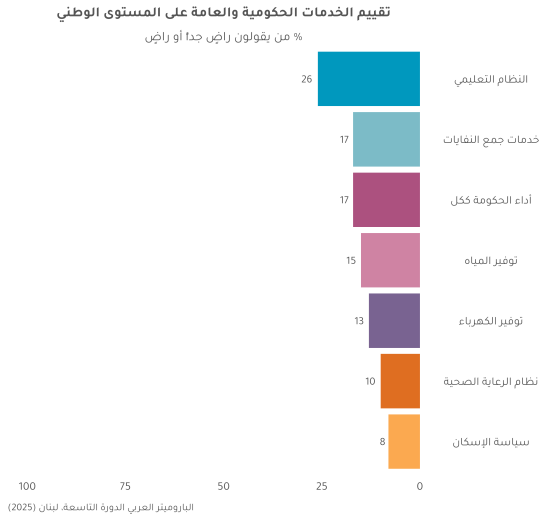

أي أن تقدير المواطنين للحكومة قد زاد حتى في الوقت الذي ظلت فيه تقييمات تقديم الخدمات - وهي الوسيلة الأكثر مباشرة التي يختبر بها المواطنون حضور الدولة في حياتهم اليومية - من دون تغيير. وتشير هذه النتيجة إلى أن الارتفاع في الثقة استند بدرجة أقل إلى مكاسب ملموسة، وبدرجة أكبر إلى تجدّدٍ محدود في الأمل. غير أن تجدد النزاع يهدد الآن بمحو هذه المكاسب المحدودة، لا سيما في ظل النزوح الجماعي الجاري حاليًا، الذي يسلّط الضوء على عجز الدولة عن ضمان أمن البلاد واستقرارها.

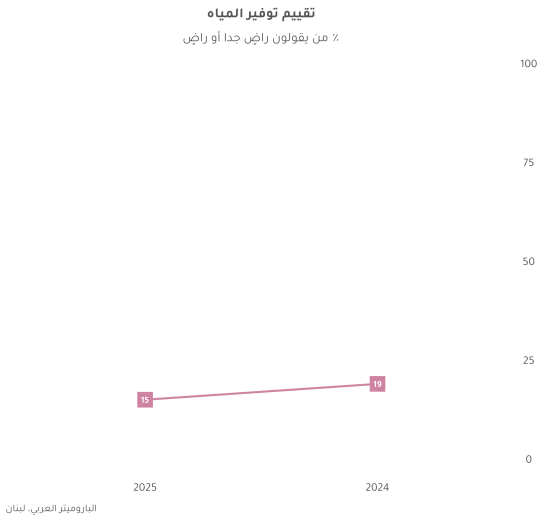

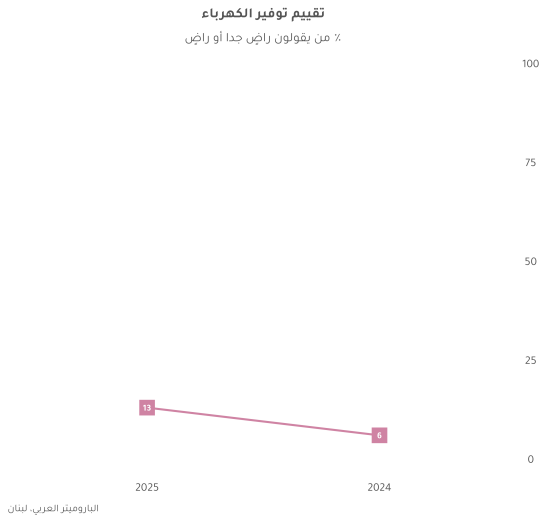

وثمة نمط مشابه يظهر فيما يتعلق بتصورات المواطنين عن درجة انتشار الفساد: فالغالبية الساحقة من اللبنانيين تُجمع على أن الفساد لا يزال مشكلة مستشرية، إذ يقول 91 بالمئة منهم إنه متغلغل في مؤسسات الدولة بدرجة كبيرة أو متوسطة. على ذلك، فإن هذه النسب تمثّل في الواقع تحسنًا طفيفًا مقارنةً بـ97 بالمئة قالوا الشيء نفسه في مطلع عام 2024. وعلاوة على ذلك، فعلى الرغم من أن 27 بالمئة فقط من اللبنانيين يقولون إن الحكومة تعمل على مكافحة الفساد بدرجة كبيرة أو متوسطة - وهو أدنى مستوى بين جميع البلدان العربية التي شملها الاستطلاع - فإن الاعتقاد بأن الحكومة تحاول التصدي لهذه المشكلة أصبح أكثر انتشارًا بكثير مما كان عليه من قبل. فمقارنةً بربيع عام 2024، ارتفعت هذه النسبة من 15 بالمئة إلى 27 بالمئة بحلول نوفمبر/تشرين الثاني 2025.

الفساد في مؤسسات الدولة وأجهزتها الوطنية

٪ من يقولون موجود إلى درجة كبيرة أو متوسطة

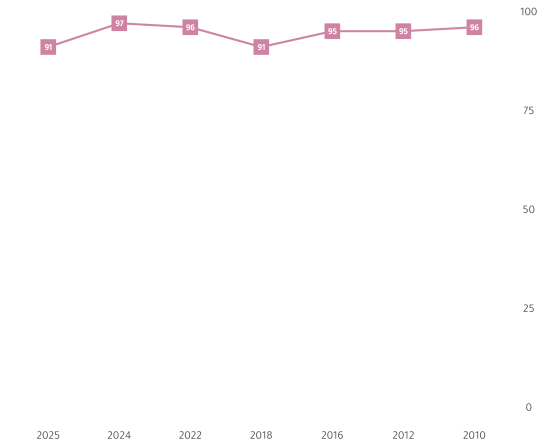

الباروميتر العربي، لبنان

درجة قيام الحكومة بالعمل على محاربة الفساد

٪ من يقولون إلى درجة كبيرة أو متوسطة

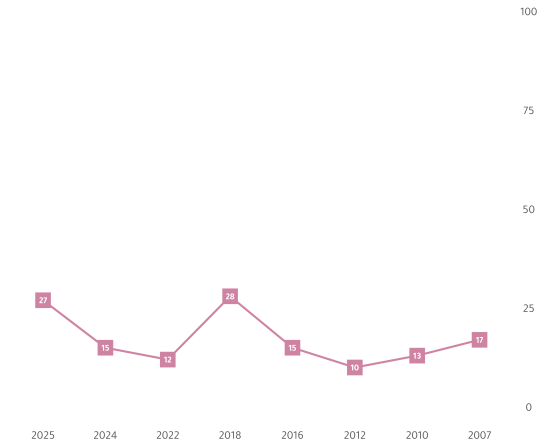

الباروميتر العربي، لبنان

وتشير الآراء تجاه ملف الهجرة بدورها إلى تزايد الآمال. في نوفمبر/تشرين الثاني 2025 قال 28 بالمئة من اللبنانيين إنهم يفكرون في مغادرة بلدهم، وهي نسبة مقاربة لما تم رصده في أغلب دول المنطقة التي شملها الاستطلاع. لكن هذه النسبة أقل من مثيلتها في استطلاع 2024 بواقع 10 نقاط مئوية، ما يُظهر تزايد الأمل في مستقبل البلاد. ويظهر من هذا أيضًا أن أعدادًا أقل تعتبر الهجرة الخيار الوحيد المُتاح. ولعل هذا هو أوضح مؤشر على مشاعر الناس في أواخر 2025، التي بدأت تتغير وإن كانت غير متفائلة في المُجمل. ومع عودة النزاع - بما أدى إليه من نزوح جماعي وانعدام أمان وتحديات اقتصادية - فمن المُرجّح أن يتجدد إحساس اللبنانيين بأن مغادرة لبنان هو الخيار المنطقي، ولا سيما في صفوف الشباب والأعلى تحصيلًا للتعليم.

لا يزال الكثير من العمل

ومع أن المواطنين اللبنانيين أبدوا مستويات متزايدة من الثقة بالمؤسسات والأمل في ظلّ التحول في المشهد السياسي اللبناني، فإن أغلبهم ظلوا يطالبون بالمزيد. فعندما سُئلوا عن وتيرة الإصلاح، قالت الأغلبية (57 بالمئة) إنها تفضّل أن تتم الإصلاحات دفعةً واحدة، مقارنةً بـ 40 بالمئة فضّلوا أن تحدث الإصلاحات تدريجيًا. غير أنه، وعلى الرغم من الرغبة في التغيير، تبقى أية عملية إصلاح موضع خلاف؛ إذ لم يظهر من الاستطلاع وجود رؤية موحّدة لمستقبل البلاد. فقد انقسم الرأي العام انقسامًا واضحًا بشأن الشكل الذي ينبغي أن يكون عليه هذا النظام الجديد. وتوزعت المواقف بين تأييد نظام لتقاسم السلطة على أسس طائفية (41 بالمئة)، على غرار النظام القائم منذ أن أنهى اتفاق الطائف الحرب الأهلية عام 1989، وبين تأييد نظام مدني بدون محاصصة طائفية (38 بالمئة)، يرى بعضهم أنه قد يساعد على كسر حالة الجمود السياسي. وفي الوقت نفسه، أيّد 17 بالمئة نظامًا فدراليًا يراعي الهويات الطائفية.

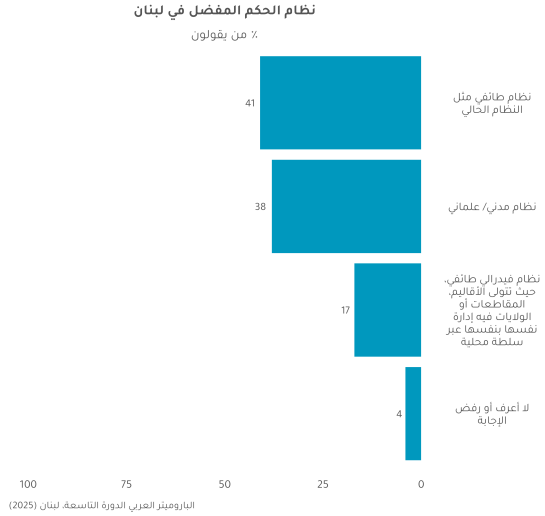

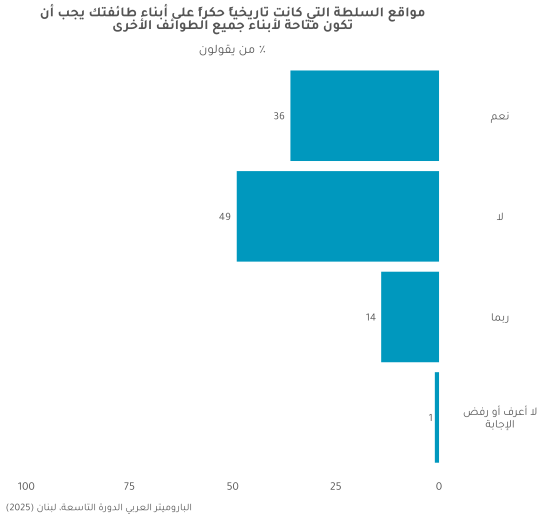

ويتّضح تحدّي الإصلاح على نحوٍ أكبر في حقيقة أن المواطنين يُبدون قدرًا من التردد إزاء فتح مواقع السلطة التي كانت تاريخيًا محجوزة لطائفتهم أمام أعضاء جميع الطوائف؛ إذ قال النصف تقريبًا (49 بالمئة) إنهم لن يشعروا بالارتياح تجاه هذا التغيير، مقارنةً بـ 36 بالمئة قالوا إنهم سيشعرون بالارتياح إذا حدث هذا التغيير، و14 بالمئة أجابوا بـ "ربما". وتؤكد هذه النتائج أن لبنان، وإن كان يريد الإصلاح، فإن هذا السعي للإصلاح يظل مقيّدًا بخوف المواطنين مما قد يجلبه التغيير. فقد أراد المواطنون أن يعمل النظام على نحوٍ مختلف، لكن كثيرين منهم لم يبدوا استعدادًا للمجازفة بأشكال الحماية الجماعية التي يرون أن أمنهم يعتمد عليها.

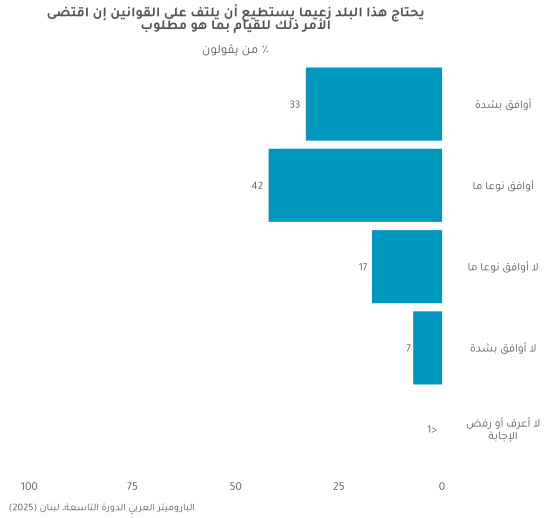

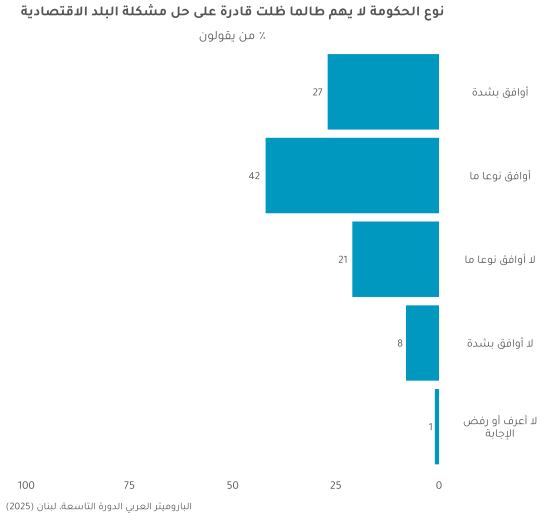

في المُجمل، يرغب المواطنون في قائد جريء قادر على قيادة لبنان إلى المستقبل. فقد أعرب المواطنون في إجاباتهم على عدد من أسئلة الاستطلاع عن الرغبة في قيادة حازمة وحاسمة القرارات. يدعم ثلاثة أرباع المبحوثين وجود قائد يلتف حول القواعد والقوانين عند الضرورة لتحقيق النتائج المنشودة، في حين قال 70 بالمئة إن طبيعة النظام الحكومي غير مهمة طالما الحكومة قادرة على التعامل مع المشاكل الاقتصادية. وقال الثلثان إنه لا يهم إذا كان البلد ديمقراطي أم لا طالما الحكومة تحافظ على الاستقرار والنظام. هذه النتائج تشير إلى الرغبة في حكومة قادرة على الإنجاز وعلى تحسين حياة المواطنين من خلال التغلب على الجمود السياسي الذي يعاني منه لبنان منذ فترات طويلة.

مسار سياسي جديد؟

إن عدم اتفاق اللبنانيين بشكل واضح على طبيعة المستقبل السياسي للبلاد يجعل التغيير السياسي أقل أهمية، في نظرهم، من تحقيق التقدم الاقتصادي. فعندما سُئلوا عمّا ينبغي أن تعطيه الحكومة الأولوية، قال نحو النصف (49 بالمئة) إن الأولوية الرئيسية للإصلاح ينبغي أن تنصبّ على النظام الاقتصادي، في حين لم يقدّم أولوية الإصلاح السياسي سوى 12 بالمئة فقط. تشير هذه النتيجة إلى أن المطلب المركزي لدى الرأي العام يتمثل في تحسين فرص العمل، والأسعار، والخدمات، والأوضاع الاقتصادية عموما، قبل الالتفات إلى التغيير السياسي. ومن المُرجّح أن تكون الحكومة التي تنجح في تحقيق تحسينات اقتصادية أقدر على مجابهة تحديات الإصلاح السياسي.

أهم تحدي يواجه الحكومة بعد الهجوم الإسرائيلي على لبنان

٪ من يقولون

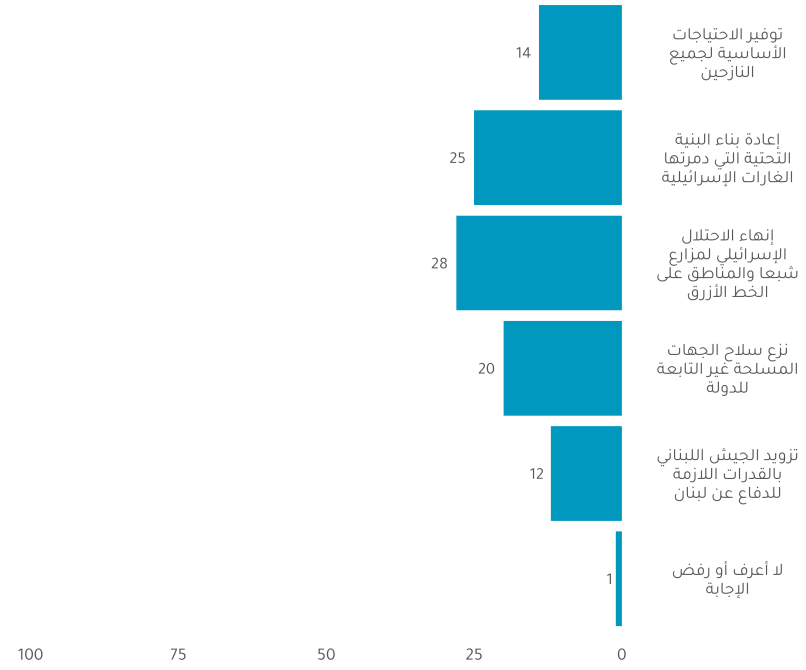

الباروميتر العربي الدورة التاسعة، لبنان (2025)

ومن المُرجّح أن يؤدي اتساع رقعة النزاع الإقليمي مؤخرًا ووصوله إلى لبنان إلى تفاقم هذه التحديات القائمة. فلدى السؤال في أواخر 2025 عن الخطوة الأهم الذي يجب أن تتخذها الحكومة في أعقاب حملة إسرائيل العسكرية لعام 2024، كانت الإجابة الأكثر ترديدًا في صفوف المواطنين هي إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي اللبنانية (28 بالمئة)، ثم إعادة بناء البنية التحتية (25 بالمئة) ونزع سلاح الأطراف غير التابعة للدولة (مثل حزب الله) (20 بالمئة)، وتقديم الخدمات للنازحين (14 بالمئة)، ورفع قدرات القوات المسلحة اللبنانية (12 بالمئة). إذن فتجدد الهجمات الإسرائيلية على لبنان يفاقم من هذه التحديات التي تواجه الحكومة، ومن المرجح أن تؤدي إلى تقويض التقدّم الذي شعر المواطنون اللبنانيون بتحققه.

واقع لبنان الحالي

بشكل عام، تشير نتائج الاستطلاع اقترانًا بتجدد النزاع إلى استمرار حصار القيادات اللبنانية. فالحكومة تواجه مطالب شعبية بتحقيق نتائج ملموسة، لكنها تبقى مقيّدة بتشظّي النظام السياسي اللبناني ومكبّلة بالوضع الأمني الصعب. إن القيادة اللبنانية واقعة بين مطرقة العدوان الخارجي وسندان ضعف القدرات الداخلية. ويستمر دور حزب الله الذي لم يُحسم أمره في حرمان الدولة اللبنانية من احتكار قرارات الحرب والسلام، في حين تؤدي العمليات العسكرية الإسرائيلية إلى جعل إدارة

الحياة العادية للمدنيين مسألة صعبة في مناطق كثيرة في لبنان. من ثم، تبقى الحكومة في بيروت في موضع ضعف استراتيجي؛ يمكنها أن تطالب بوقف التصعيد، ويمكنها أن تطالب بالوساطات الدبلوماسية، لكن لا يمكنها أن تغيّر بشكل ملموس من الواقع العسكري في الأراضي اللبنانية.

إذن فالأزمة اللبنانية لا تتمثل فقط في تجدد الحرب، بل هي أكثر تعقيدًا. فالغزو العسكري قد حدث في لحظة ظهرت فيها - على استحياء - بوادر على إمكانية انفراج الأزمة. ولقد أظهر استطلاع نوفمبر/تشرين الثاني 2025 أن المواطنين ما زالوا يعتبرون الاقتصاد والفساد وانعدام الاستقرار مشكلات جوهرية، لكنه أظهر أيضًا بدء عودة التفاؤل وبزوغ فجر جديد. كما أظهر الاستطلاع أن الشعب اللبناني يرغب في حدوث تغيرات كبيرة مع استمرار انقسامه حول طبيعة هذه التغييرات، وأن الأولوية في نظر الرأي العام هي للإنقاذ الاقتصادي على حساب التعاطي مع الأزمة السياسية. ثم جاءت الحرب الجارية لتقوّض هذه الصورة ولتُبرز واقعًا أشد قسوة، مفاده أن الأزمة المطولة المزمنة في الحُكم قد تحوّلت مرة أخرى إلى أزمة بقاء للبلد في تقدير المواطنين اللبنانيين.

ترسم هذه المتغيّرات صورة واقعية قاتمة لمستقبل لبنان؛ فالدولة ترزح تحت عبء ضغوط شديدة من القوات العسكرية الإسرائيلية، وبسبب التشظي السياسي الداخلي والدور العسكري المستقل عن الدولة لحزب الله، وتحدي إعادة البناء والرجوع عن حالة انهيار الدولة. وربما تكون المكتسبات المحدودة المتحققة في صورة ارتفاع مستويات الثقة بالمؤسسات - كما تبيّن من استطلاع أواخر 2025 - هي بداية التعافي في لبنان، لكن تجدد النزاع سيُجهض على الأرجح هذا الأمل الوليد. حتى إذا توقفت أعمال القتال فورًا، فمن المُرجّح أن يخرج لبنان من النزاع في وضع أضعف، مع ارتفاع معدلات الفقر، وزيادة تشكيك المواطنين في وجود أي أمل لمستقبل بلدهم.

حول الباروميتر العربي

الباروميتر العربي هو شبكة بحثية مستقلة وغير حزبيّة، تقدم نظرة ثاقبة عن الإتجاهات والقيم الإجتماعية والسياسية والإقتصادية للمواطنين العاديين في العالم العربي.

لقد دأبنا على عمل استطلاعات رأي عام مدققة وممثلة لمستوى الدولة، بناء على نهج العينات الإحصائية، للسكان البالغين، على امتداد العالم العربي، في 15 دولة، منذ عام 2006 .

نحن أقدم وأكبر مستودع للبيانات المتاحة في متناول العامة حول آراء الرجال والنساء في المنطقة. تمنح نتائج استطلاعاتنا فسحة للمواطنين العرب للتعبير عن احتياجاتهم وإهتماماتهم.